نص ردن

▪ علاء حسن

برشـــة وريـــال

خلال الأيام الماضية توجه مزاج الشباب العراقيين نحو تشجيع الناديين الاسبانيين واسعي الشهرة في العام برشلونة وريال مدريد ، وخارج سياق التشجيع الرياضي، حصلت احتكاكات بين مشجعي الفريقين قيل انها وصلت الى مراكز الشرطة ، وشهدت احياء مختلفة من العاصمة احتفالات استخدمت فيها العيارات النارية ، كعادة العراقيين دائما في التعبير عن فرحهم باطلاق الرصاص في الافراح والمناسبات السعيدة .

مشجعو الناديين اغلبهم من الشباب ، تناسوا ما يدور في الساحة السياسية من احاديث تشير الى الاصطفافات الطائفية والمذهبية والقومية ، وتلك "الحسنة الاسبانية" لم تحققها النخب السياسية العراقية المنشغلة دوما في تحقيق اتفاق مشترك لعقد اجتماع او مؤتمر لبحث سبل امكانية تسوية خلافاتها ، وحسم الملفات العالقة والتخلص من مشاكلها الى الابد.

ليس من المستبعد ان يكون احد السياسيين البارزين في العراق من مشجعي ريال مدريد او برشلونة ، ونحمد الله ونشكره انه لم يعلن بعد عن ناديه المفضل ، وفي حال حصول ذلك فإن الازمة السياسية ستنتقل الى صفوف المشجعين الشباب ، وربما تحصل حوادث مؤسفة بين الطرفين خارج سياقات التشجيع الرياضي البعيد جدا عن الميول السياسية والتوجهات الاخرى.

من الضروري جدا في ظل اتساع ظاهرة تشجيع البرشة والريال ان يلتزم السياسيون بالصمت ، وعليهم ايضا الابتعاد عن كشف ميولهم الرياضية ، بعد ان عرف العراقيون توجهاتهم الاخرى ولا نقول الطائفية او المذهبية، لانها بعيدة عنهم كما يصرحون دائما ، والالتزام بالصمت سيحقق فوائد تخدم مسار العملية السياسية ، فاذا كان الزعيم الفلاني سعيدا في يوم خسارة البرشة امام ريال مدريد او بالعكس، ستتخلخل قاعدة التشجيع الشعبية، وربما يعلن مشجعو الناديين تخليهم عن الفريقين لأن الزعيم السياسي الفلاني برشلوني كتلوني، او ملكي اي ريال مدريدي.

مع بدء العد التنازلي لموعد اجراء الانتخابات المحلية نهاية العام الحالي ربما سيتوجه السياسيون الى مشجعي ريال مدريد وبرشلونة للافادة من خبراتهم في حملات الدعاية، وقد يفكر آخر بأن يضع علم الفريقيين خلفية له اثناء عقد مؤتمر صحفي ليكسب الطرفين من المشجعين ، ومثل هذا "الدرب" كما يقال باللهجة العراقية غير مجد لأن انصار برشلونة وريال مدريد يرفضون المواقف التوافقية ومحاولات الجمع بين الاثنين فلكل ناد نصيبه واجتهاده وقدرته ، وصاحب ذلك الدرب سيكون بنظرهم انتهازيا يريد كسب اصواتهم، لضمان فوز قائمته بمقعد او اكثر في مجلس احدى المحافظات.

"أبو درب " لن يستطيع استقطاب الشباب من المشجعين وكسب اصواتهم ، فهم ربما شاركوا في التظاهرات الاحتجاجية التي اندلعت في الخامس والعشرين من شباط في العام الماضي ، وعبروا عن رفضهم سوء الاداء الحكومي بشعار "نادمون" في اشارة الى اسفهم للمشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة ، وباصواتهم حصل من يدعي تمثيل الشعب العراقي على مقعد في البرلمان ، العاجز عن اداء دوره التشريعي والرقابي بعد مرور عامين من عمره ، ورغبة "ابو درب" في تجديد عضويته في البرلمان او مجلس المحافظة لن تمر عبر بوابة برشلونة او ريال مدريد.

كشف عن تعرض مهندسي الدوائر المستفيدة للتهديد من مسؤولين محليين

محافظ بابل: أعضاء في مجلس المحافظة وشركات أهلية تعرقل تنفيذ المشاريع

بابل / إقبال محمد

وصف محافظ بابل محمد علي المسعودي التصريحات الأخيرة لبعض أعضاء مجلس المحافظة بأنها ضجة الغاية منها استهدافه وتسقيطه سياسيا ومهنيا ، وعرقلة المشاريع وعدم صرف أموال ميزانية المحافظة للعام الحالي.

قال في لقاء مع "المدى": إن العام الماضي شهد "مراهنات جهات عدة" على عدم صرف الأموال المخصصة للمحافظة في وقتها "لكن إصرارنا على خدمة المواطن جعلنا نتمكن من صرف جميع الأموال المخصصة".

وأضاف "البعض ممن راهنوا على فشلنا وقفوا مندهشين، فلجأوا إلى إرسال كتب رسمية إلى المحافظة للاستفسار عن كيفية صرف تلك الأموال بدلا من تعضيد عملنا"، من دون أن يكشف عن هويات المقصودين بحديثه.

وتابع بالقول: "الآن تعاد التجربة من جديد وبشكل مبكر هذه المرة حتى لا نتمكن من صرف أموال ميزانية عام ٢٠١٢، ولكي لا نتمكن من تقديم الخدمات للمواطنين، بهدف أن نظهر مقصرين أمام أهالي بابل".

وأشار المسعودي إلى أن "اتهام شركة الصمود التي تعاقدت معها المحافظة لتجهيز مديريتي ماء وكهرباء بابل بالمعدات بتهم فساد سببه كونها شركة حكومية"، مضيفا "كما أن هناك أسبابا شخصية تقف وراء الاتهامات التي صدرت عن بعض أعضاء مجلس المحافظة، وبدافع من بعض الشركات الأهلية لأن هناك قسما من أعضاء المجلس هو حام وحارس لبعض الشركات الأهلية وسنقوم قريبا بإعلان أسمائهم وأسماء أصحاب تلك الشركات الذين يحظون باهتمام خاص"، على حد قوله.

ونبّه المحافظ إلى أن "هناك الكثير من المشاريع المتلكئة في المحافظة لكن لا أحد يتطرق إليها لأنها تخص بعض الأشخاص المقربين من أعضاء في مجلس المحافظة، وبما أن شركة الصمود حكومية وأسعار عطاءاتها أقل من السعر السائد في السوق المحلي أثيرت حولها المشاكل والشبهات".

وكان رئيس لجنة الإعمار في مجلس محافظة بابل المهندس حامد الملي، قد كشف في لقاء خص به "المدى" في وقت سابق، عن وجود نحو ٤٠٠ مشروع متلكئ، وقيام إحدى الشركات الحكومية بتجهيز مشاريع المحافظة بمواد غير مطابقة للمواصفات بكلف قاربت الـ٣٥ مليار دينار.

ولفت محافظ بابل إلى أن "بعض المسؤولين المحليين قاموا بتهديد المهندسين المقيمين وطالبوهم بعدم تسلم المواد التي تجهزها الشركة، واليوم هو الثالث على التوالي الذي لم ما زالت المركبات المحملة بالمواد تنتظر تفريغ حمولاتها".

وأكد المسعودي أنه استدعى المهندسين لمعرفة أسباب امتناعهم عن تسلم المواد وفي ما إذا كانت مخالفة للمواصفات "لكنهم قالوا أنهم لم يفحصوا الأنابيب لغاية الآن بسبب التهديدات التي تلقوها من بعض أعضاء مجلس المحافظة"، بحسب ما ذكر.

المسعودي عد تصرف أعضاء مجلس المحافظة بأنه "خارج عن صلاحياتهم وخارج أدبيات العمل والغرض منه عرقلة عمل المحافظة وتسقيط شخص المحافظ لأن مديرية ماء بابل قامت بتجهيز آلاف الأنابيب ولم يقم أحد بزيارتها".

لكن المسعودي لم ينف أن "الوجبة الأولى من الأنابيب كانت فاشلة وتم رفعها مباشرة من الموقع وهي من صلاحيات المهندس المشرف وقد أصدرت كتابا من مكتبي برفع الأعمال غير الصالحة من الموقع وبشكل سريع".

يذكر أن رئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظة بابل مجيد فليفل صرح لـ"المدى" أنه تم التعاقد مع إحدى الشركات الحكومية على تجهيز مديرية ماء بابل بأنابيب بلاستيكية بكلفة أكثر من ٣٥ مليار دينار "إلا أن الأنابيب فشلت في الفحص المختبري وتبين أنها غير صالحة للاستخدام".

محافظ بابل أفاد بأن "هناك كتبا رسمية من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس النواب ووزارة الصناعة والمعادن تفيد بأن شركة الصمود تمتلك أسهما في شركات عالمية خارج العراق وهي تتولى توريد ما تحتاجه الأولى من مواد"، مشددا على أنه "ليس هناك مخالفة قانونية، والقضية متاحة أمام القضاء وهيئة النزاهة".

وتساءل المسعودي "لماذا يجري فتح هذا الملف الآن ولماذا هذا التشهير، إذا كانت الهدف هو للصالح العام فالقضاء أولى بذلك"، على حد قوله.

وبشأن مبلغ التجهيز، قال محافظ بابل: إن "معلومة المبلغ خاطئة جدا ومن تناولها بحسن نية أو سوء نية عليه أن يراجع نفسه، كون المبلغ المخصص لشراء الأنابيب أربعة مليارات و٥٢٣ مليون دينار، وهو لا يغطي جميع احتياجات المحافظة من الأنابيب".

وتابع بالقول: إن "شركة الصناعات الإنشائية قدمت عرضا لتزويد المحافظة بالأنابيب لكن بسعر يزيد على سعر شركة الصمود بـ٦٠٠ مليون دينار، وهو فارق كبير، وكان من المفترض استحسان ذلك، لكن الأمر أصبح مشكلة لأن وراءه شركات أهلية كانت تطمح للحصول على عقد التجهيز"، بحسب تعبيره.

وكشف المسعودي أن "ممثل شركة الصمود أكد بأنه تعرض لتهديدات من قبل تجار ومسؤولين لم يفصح عن أسمائهم"، متوقعا أن "القادم من الأيام سيكون أسوأ وسيتحول الأمر إلى تدخل بالملف الأمني وغيره من الملفات التي لا نستطيع التصريح بها الآن لكن سنعلن عنها قريبا".

بدوره أرجع عضو مجلس المحافظة عقيل السيلاوي "ما يجري حاليا من تصريحات واتهامات إلى الوضع السياسي للمحافظة".

وأوضح لـ"المدى" أن بعض الجهات وجدت أن مصالحها معرضة للخطر "وبالتالي أخذت هذه الجهات على عاتقها مهمة عرقلة عمل المحافظة من خلال استهداف بعض الشخصيات ومن بينها المحافظ"، لافتا إلى أن هذا الوضع "انعكس على أهالي بابل الذين ينتظرون بفارغ الصبر تغيير وضع المحافظة بما يتلاءم مع أهميتها"، على حد قوله.

السيلاوي نبه إلى أن "هناك تحركات لإحداث تغييرات لكن من أجل مصالح شخصية وحزبية"، مؤكدا أن "مجلس المحافظة داعم لمشروع النهوض بالمحافظة، لكننا نقف ضد أية تصفيات وحسابات شخصية".

وأكد السيلاوي ما ذكره المحافظ بالقول: إن "هناك من يقوم بمنع الدوائر من تسلم المواد بشتى الطرق وهذه حالة مرفوضة لأن التهديدات تؤثر على عمل الدوائر".

في كربلاء.. مطالبات بوقف تعنيف المرأة وإنشاء حواضن لحمايتها

□ كربلاء / أمجد علي

دعا مواطنون في كربلاء إلى إيجاد مأوى آمن وتبني سياسة واضحة تجاه النساء المشردات أو اللاتي تتم مطاردتهن من قبل ذويهن أو أزواجهن، مشيدين بدعوة محكمة التمييز إلى استحداث دار خاصة بحماية المعنفات والمشردات.

ويقول المواطن كريم الجبوري لـ"المدى": إن الكثير من الشباب والآباء تغيرت مفاهيمهم بشكل سلبي تجاه المرأة بعد أحداث عام ٢٠٠٣، "وأخذوا ينظرون للمرأة على أنها قاصر، بحجة أن الدين يمنع المرأة من العمل".

ويتساءل الجبوري "إذا كانت هذه النظرة للمرأة بالنسبة للعمل فكيف هو الحال إذا ما ارتكبت خطأ؟"، مضيفا "اللجوء إلى العنف ضد المرأة جعل حالات المعنفات تزداد في المحافظة، المشكلة الآن أن الجميع يأخذ الأمر على أنه يتوافق مع التوجهات الدينية والأعراف العشائرية".

فيما يشير المواطن سلام الطرفي في حديثه لـ"المدى" إلى أن المشكلة في العادات "وليست في الدين، لأن الدين يحرم استخدام العنف ضد الطفل فكيف بالمرأة التي هي نصف المجتمع".

ويضيف "الأعراف تقود الرجال إلى استخدام كل الطرق المتاحة بحجة الشرف أو التربية أو العصيان وهناك فرق بين الدين كسلوك وبين الأعراف والتقاليد كتقويم"، مشيرا إلى أن "المشكلة في استخدام العنف ضد المرأة جعل الأمر يأخذ جانبا آخر حيث أخذت حالات الانتحار تزداد بين النساء".

الناشطة في مجال حقوق النساء زينب الحسناوي تؤكد لـ"المدى" أن لا مجال لإحصاء عدد المعنفات في العراق "وبإمكان الباحثين الذين تقع عليهم هذه المسؤولية دراسته لوضع الحلول له".

وتنبه الحسناوي إلى أنه "ليس بإمكان أية جهة أخرى الخوض في هذا الموضوع بسبب العادات والتقاليد، لذلك يجد الجميع أنفسهم خارج أسوار الموضوع، وخصوصا أن المجتمع يتكتم على حالات العنف ضد النساء بما فيهم النساء المعنفات".

وتشير إلى أن حالات العنف كثيرة ولكن أكثرها هي القتل بحجة غسل العار وأيضا المشاجرات بين الزوج والزوجة والضحية هم الأطفال وخاصة الإناث، محذرة من أن العنف ضد النساء "ظاهرة تخلّف آثارا نفسية واجتماعية سلبية على الأسرة، وعلى المجتمع وبالتالي على تطوره".

رجل الدين الشيخ علي الأسدي يؤكد في حديثه لـ"المدى" أن أي عنف ضد المرأة مرفوض شرعيا "ولا يمكن عد أو احتساب ضرب النساء على الدين الإسلامي الذي وضع المرأة في مرتبة عالية".

ويتابع الأسدي: "الإسلام يحرص على كرامة المرأة، وقد شددت السنة النبوية على حماية الزوجة وحسن معاملتها".

ويعزو الشيخ الأسدي العنف ضد النساء إلى الأعراف الاجتماعية قائلا: "المشكلة هي أن المجتمع العراقي مجتمع محافظ عشائري، وهناك عادات وتقاليد ترمي بظلالها على سلوك الفرد، بمعنى أن العنف ضد المرأة هو نتاج بيئة عشائرية واجتماعية متناقضة، وليس نتاج قيم دينية"، على حد قوله.

لكن المتحدث باسم محكمة التمييز في كربلاء القاضي إسماعيل كاظم حبيب، دعا في تصريح سابق إلى استحداث دار خاصة بحماية ورعاية المعنفات والمشردات، متهما جهات لم يسمها باستغلال قانون العقوبات الخاص بجرائم الشرف للإفلات من العقوبة بذريعة "غسل العار".

ويفيد حبيب بأن "القضاء يواجه مشكلة فيما يتعلق بحماية المعنفات، أو الهاربات من أسرهن، لأسباب تتعلق بالشرف"، لافتا إلى أن محافظة كربلاء "لا تضم دارا لرعاية هؤلاء النسوة اللاتي يتعرضن إلى الخطر بسبب انتهاكهن لبعض الأعراف والتقاليد والقواعد الشرعية، وبالتالي ستكون حياتهن عرضة لخطر حتمي في ظل عدم وجود دار حكومية تؤويهن".

ويذكر أن دار رعاية الأيتام في المحافظة، تمتنع عن إيواء الإناث، لكونها مخصصة للذكور وأن بعض حالات الطلاق تسفر عن تشرد للصغار بسبب عدم استعداد كلا الأبوين للاحتفاظ بهم.

ويعتبر القاضي حبيب أن "المواد الخاصة بجرائم الشرف في قانون العقوبات مناسبة في مجتمعنا المحافظ"، محذرا من التوسع في مجال التفسيرات لنصوص مواد هذا القانون، كاشفا في الوقت نفسه عن سعي البعض إلى استغلال هذا القانون للإفلات من العقوبة بذريعة ارتكابهم الجرائم بدافع الشرف.

المجالس البلدية في ذي قار: مجلس المحافظة يصادر حقوقنا وصلاحياتنا ويعطل أعمالنا

□ الناصرية / حسين العامل

دعا رؤساء المجالس البلدية في محافظة ذي قار إلى الحد من تدخل أعضاء مجلس المحافظة في عملهم، فيما عزوا أسباب تلكؤ عمل المجالس البلدية إلى جملة من الأسباب من بينها ما ذكر وقلة التخصيصات المالية.

وعرض رؤساء المجالس البلدية جملة من قضاياهم العالقة في بيان موجه إلى مجلس محافظة ذي قار وتلقت "المدى" نسخة منه، جملة من المشاكل التي يعانون منها.

وقالوا في البيان: "نحن الموقعون أدناه رؤساء مجالس أقضية ونواحي محافظة ذي قار، وانطلاقا من مبدأ المسؤولية المشتركة بين المؤسسات الحكومية، نتقدم إليكم بما تعانيه هذه المجالس من مشاكل استمرت منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٣ وحتى الآن، وأدت بالنتيجة إلى عجزها عن القيام بواجباتها"، مؤكدين أن العجز "ليس بسبب انعدام الكفاءة وإنما بسبب قلة الإمكانيات المخصصة لها من قبل مجلس المحافظة".

وأضافوا سببا آخر هو "مصادرة صلاحيات المجالس البلدية، وتدخل بعض أعضاء مجلس المحافظة في عمل المجالس"، مشيرين أيضا إلى "قلة المبالغ المخصصة للمجالس البلدية (النثرية)، وصعوبة صرف بعض الأبواب فيها".

ونوهوا بأن "هذه المشكلة القديمة الجديدة، ما زالت مستعصية وهي تشبه أزمة الكهرباء في البلاد"، ملمحين إلى أنهم يرون "أن أصحاب القرار يتمتعون بالنصيب الأوفر من الميزانية ويترك الفتات للمجالس البلدية"، بحسب البيان.

وتابع رؤساء المجالس البلدية عرض ما يواجههم من معوقات، ومنها "عدم توفير الاحتياجات اللازمة للمجالس البلدية المتمثلة بالسيارات والآليات، التي تصرف لأصحاب القرار من الإخوة أعضاء مجلس محافظة ذي قار وبعض الموظفين المتنفذين في مجلس المحافظة، ما أدى إلى استنزاف ميزانية المجالس البلدية وزاد من معاناتها وحددت من قدرتها على تقديم الخدمات"، على حد قولهم في البيان.

وانتقدوا في البيان السياسةَ التي يعتمدها مجلس المحافظة في تعيين الموظفين في المجالس البلدية وانعكاساتها السلبية على عمل تلك المجالس بالقول: إن مجلس المحافظة يعتمد "سياسة تعاقدية خاطئة في تعيين الموظفين على الملاك الدائم أو العقود المؤقتة، كما أنه يتصرف بشكل شبه مطلق بهذا الحق، ويستخدم مجالس الأقضية والنواحي كفراغات ومساحات تملى من قبل مجلس المحافظة".وختم رؤساء المجالس البلدية بيانهم بالقول: "وإذ نطرح هذا البيان أمامكم نتمنى منكم أن تنظروا بعين العدالة والإنصاف لمطالب المجالس البلدية"، ملوحين بعرض قضايا المجالس البلدية على مجلس النواب وديوان الرقابة المالية في حال عدم التوصل إلى حلول ناجعة لتلك المشاكل. وكان مجلس محافظة ذي قار قد التقى بعدد من رؤساء المجالس البلدية في المحافظة وبحث معهم خلال اجتماعه الدوري الذي عقد مؤخرا جملة من المطالب المطروحة في البيان.

بعد تجهيزها بـ200 ميكاواط من الطاقة المستوردة

ميسان تترقب تحسن الكهرباء وصيفاً أفضل من سابقه

□ ميسان / المدى

كشف محافظ ميسان عن موافقة وزارة الكهرباء على تخصيص ٢٠٠ ميكاواط إضافية للمحافظة من الطاقة الكهربائية المستوردة من إيران عبر خط كرخة – عمارة.

وأوضح علي دواي لازم في تصريح صحفي أن موافقة الوزارة جاءت عقب لقائه بوزير الكهرباء المهندس عبد الكريم الجميلي، مبينا أن مقدار الطاقة التي سيؤمنها هذا الخط في مرحلته الأولى تبلغ ٢٠٠ ميكاواط، وسترتفع بموجب العقد المبرم مع الجانب الإيراني إلى ٤٠٠ ميكاواط خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وبين لازم أن لقاءه بالوزير تضمن بحث السبل الكفيلة بالنهوض بقطاع الكهرباء في ميسان، معلنا أن "المداولات تمخضت عن موافقة الوزارة على رفد المحافظة بعدد من المحولات الكهربائية والأسلاك والمواد اللازمة لفك الاختناقات التي تعاني منها شبكات التوزيع".

ولفت إلى أن "للمحافظة إسهامات ودعما متواصلا لتطوير عمل دوائر وزارة الكهرباء في ميسان من خلال تخصيص نحو ١٦١ مليار دينار لهذا القطاع من تخصيصات خطة تنمية الأقاليم للعامين الماضي والحالي.

ووعد لازم بـ"تحسن ملحوظ في واقع كهرباء المحافظة خلال فصل الصيف الحالي بعد إرساء معالم البنى التحتية للإنتاج والتوزيع"، على حد قوله.وعلى صعيد ذي صلة، يتواصل العمل في تنفيذ مشروع محطة كهرباء شمال العمارة الذي تنفذه إحدى الشركات المحلية تحت إشراف شركة (STX) الكورية.

وأفاد مسؤول شعبة الفحص الهندسي للمشروع المهندس محمد عبد الجليل في تصريح لـ"المدى" بأن نسبة تنفيذ المحطة التي شرع العمل بها منتصف شهر كانون الأول ٢٠١١، بلغت نحو ٧٥٪، مشيرا إلى أنه "من المؤمل إنجاز المحطة بالكامل ودخولها الخدمة مطلع شهر آب المقبل".

وبيّن عبد الجليل أن المحطة بطاقة ٢٠٠ ميكاواط، هي واحدة من عدة محطات تنفذها وزارة الكهرباء في عدد من المحافظات لإنتاج ما مجموعه ٩٠٠ ميكاواط.